Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 74, Part (1): 705-725
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.74.1.35

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

Evaluating Banking Performance in Mobilizing Financial Resources: A Standard Study of a Sample of Private Iraqi Commercial Banks from 2013 to 2023

Hussein Kadhim Jebur*, Ibrahim Qays Ibrahim, Sahar Aneed Salman
College of Administration and Economics/Mustansiriya University

Keywords:
Banking performance, Financial resource mobilization, Total deposits, Capital adequacy, Asset quality, Iraqi commercial banks.

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	23 Jan. 2026
Received in revised form	12 Mar. 2026
Accepted	12 Mar. 2026
Available online	30 Jun. 2026

© THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Hussein Kadhim Jebur
College of Administration and Economics/Mustansiriya University

Abstract: This study aims to analyze and evaluate the impact of banking performance indicators on financial resource mobilization in Iraqi private commercial banks during the period (2013–2023). The study adopts an analytical econometric approach using a multiple linear regression model to examine the relationship between total deposits as an indicator of financial resource mobilization and several banking performance indicators, including capital adequacy (CAR), profitability quality (PQ), asset quality (AQ), managerial efficiency (ME), and liquidity ratio. The analysis is based on annual data collected from a sample of Iraqi private commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange.

The empirical results reveal that the model demonstrates a high explanatory power, with an R-squared value of 0.828, indicating that approximately 82.8% of the variation in total deposits can be explained by the independent variables included in the model. The findings also show statistically significant effects of capital adequacy, asset quality, and managerial efficiency on total deposits, with negative relationships. In contrast, profitability quality and liquidity ratio were found to be statistically insignificant in explaining variations in total deposits during the study period. Diagnostic tests further confirm the robustness of the model, including the normal distribution of residuals and the absence of heteroskedasticity.

The results highlight the importance of improving asset quality and enhancing managerial efficiency in order to strengthen banks' ability to mobilize financial resources. The study also recommends achieving a balance between capital adequacy requirements and deposit mobilization capacity, as well as developing banking policies that enhance financial stability and strengthen depositor confidence in the banking sector.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 74, Part (1): 705-725
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.74.1.35

تقييم الأداء المصرفي في تعبئة الموارد المالية: دراسة قياسية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة من 2013 إلى 2023

حسين كاظم جبر إبراهيم قيس إبراهيم سحر عنيد سلمان
كلية الإدارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى تحليل وتقييم أثر مؤشرات الأداء المصرفي في تعبئة الموارد المالية في المصارف التجارية العراقية الخاصة خلال الفترة (2013–2023). اعتمدت الدراسة على المنهج القياسي التحليلي باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتحليل العلاقة بين إجمالي الودائع بوصفه مؤشراً لتعبئة الموارد المالية، ومجموعة من مؤشرات تقييم الأداء المصرفي المتمثلة في كفاية رأس المال(CAR) ، وجودة الربحية(PQ) ، وجودة الموجودات(AQ) ، وكفاءة الإدارة التشغيلية (ME)، ونسبة السيولة .(Liquidity Ratio) واعتمدت الدراسة على بيانات سنوية لعدد من المصارف التجارية العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

أظهرت نتائج التحليل القياسي أن النموذج يتمتع بدرجة تفسير مرتفعة، إذ بلغ معامل التحديد (R^2)نحو 0.828، مما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر ما يقارب 82.8% من التغيرات في إجمالي الودائع. كما بينت النتائج وجود تأثير معنوي إحصائي لكل من كفاية رأس المال وجودة الموجودات وكفاءة الإدارة التشغيلية في إجمالي الودائع، إذ جاءت هذه العلاقات باتجاه سلبي. في المقابل، لم يظهر لكل من جودة الربحية ونسبة السيولة تأثير معنوي إحصائي في حجم الودائع خلال فترة الدراسة. كما أكدت الاختبارات التشخيصية سلامة النموذج القياسي من حيث التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج وعدم وجود مشكلة التباين غير المتساوي.

وتشير النتائج إلى أهمية تعزيز جودة الموجودات وتحسين الكفاءة التشغيلية للمصارف بما يسهم في تعزيز قدرتها على تعبئة الموارد المالية. كما توصي الدراسة بضرورة تحقيق التوازن بين متطلبات كفاية رأس المال والقدرة على جذب الودائع، فضلا عن تطوير سياسات مصرفية وإدارية تدعم استقرار الأداء المصرفي وتعزز ثقة المودعين في القطاع المصرفي.

الكلمات المفتاحية: الأداء المصرفي، تعبئة الموارد المالية، إجمالي الودائع، كفاية رأس المال، جودة الموجودات، المصارف التجارية العراقية.

المقدمة

تؤدي المصارف التجارية دوراً محورياً في دعم النشاط الاقتصادي من خلال قدرتها على تجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار والإنتاج، الأمر الذي يجعلها أحد الركائز الأساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي. وتعد تعبئة الموارد المالية من أهم الوظائف التي تضطلع بها المصارف، إذ تمكنها من توفير التمويل اللازم لمختلف القطاعات الاقتصادية، وتعزز من قدرتها على أداء دورها الوسيط بين المدخرين والمستثمرين.

وتزداد أهمية هذا الدور في الاقتصادات النامية، ولاسيما في العراق، حيث يشهد القطاع المصرفي تحولات هيكلية وتحديات متعددة ترتبط بمتغيرات اقتصادية ومالية ومؤسسية، فضلا عن التباين في مستويات الثقة بالنظام المصرفي. وفي ظل هذه الظروف، تصبح كفاءة الأداء المصرفي

عاملاً حاسماً في تعزيز قدرة المصارف على جذب الودائع وتعبئة الموارد المالية، بما يسهم في دعم النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي.

وانطلاقاً من ذلك، تبرز الحاجة إلى دراسة مستوى الأداء المصرفي في المصارف التجارية العراقية الخاصة، وتحليل مدى قدرتها على تعبئة الموارد المالية في ظل المتغيرات الاقتصادية التي شهدها العراق خلال السنوات الماضية. كما تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العوامل التي تؤثر في هذا الأداء، بما يسهم في تقديم مؤشرات علمية يمكن أن تدعم صناع القرار والإدارات المصرفية في تحسين كفاءة عمل المصارف وتعزيز دورها التنموي في الاقتصاد العراقي.

ويتكون هذا البحث من مبحثين رئيسين؛ يتناول المبحث الأول منهجية الدراسة التي تشمل مشكلة البحث وأهدافه وفرضياته ومجتمع الدراسة وعينتها والمنهج المستخدم في التحليل، بينما يتناول المبحث الثاني الإطار النظري لموضوع الدراسة وتحليل مؤشرات تقييم الأداء المصرفي ودورها في تعبئة الموارد المالية، وصولاً إلى عرض النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: منهجية البحث

1. **مشكلة البحث:** يعد القطاع المصرفي أحد الركائز الأساسية في دعم النشاط الاقتصادي من خلال دوره في تجميع المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار والإنتاج. وعلى الرغم من التوسع النسبي في نشاط المصارف التجارية الخاصة في العراق خلال السنوات الأخيرة، إلا أن قدرتها على تعبئة الموارد المالية ما تزال تواجه مجموعة من التحديات الاقتصادية والمالية، من أبرزها ضعف الثقة في الجهاز المصرفي، والتقلبات الاقتصادية، ومحدودية كفاءة بعض مؤشرات الأداء المصرفي.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية تقييم مستوى الأداء المصرفي في المصارف التجارية العراقية الخاصة، ولاسيما فيما يتعلق بمدى قدرتها على تعبئة الموارد المالية وجذب الودائع، بعد ذلك أحد المؤشرات الرئيسة على كفاءة عمل المصارف ودورها في دعم النشاط الاقتصادي. وعلى الرغم من أهمية هذا الموضوع، إلا أن هناك حاجة إلى تحليل العلاقة بين مؤشرات الأداء المصرفي المختلفة وقدرة المصارف على تعبئة الموارد المالية في البيئة المصرفية العراقية.

وانطلاقاً من ذلك، تتمثل مشكلة البحث في محاولة الكشف عن طبيعة العلاقة بين مؤشرات الأداء المصرفي وقدرة المصارف التجارية العراقية الخاصة على تعبئة الموارد المالية خلال الفترة (2013–2023).

وعليه يمكن صياغة السؤال الرئيس للدراسة على النحو الآتي:

- إلى أي مدى يؤثر مستوى الأداء المصرفي في تعبئة الموارد المالية في المصارف التجارية العراقية الخاصة خلال الفترة (2013–2023)؟

ويتفرع عن هذا السؤال عدد من الأسئلة الفرعية، من أبرزها:

أ. ما طبيعة العلاقة بين كفاية رأس المال وتعبئة الموارد المالية في المصارف التجارية العراقية الخاصة؟

ب. ما أثر جودة الموجودات في قدرة المصارف على تعبئة الموارد المالية؟

ج. هل تؤثر الكفاءة الإدارية في مستوى تعبئة الموارد المالية؟

د. ما دور السيولة المصرفية في تعزيز قدرة المصارف على جذب الودائع؟

2. **هدف البحث:** يهدف هذا البحث إلى تقديم نتائج علمية وموضوعية تسهم في تقييم كفاءة أداء المصارف محل الدراسة، وتقديم مؤشرات قابلة للاستخدام في رسم السياسات المصرفية والتنموية في العراق، لا سيما في ظل الحاجة المتزايدة إلى تفعيل دور القطاع المصرفي في تعبئة الموارد لخدمة عملية التنمية الاقتصادية المستدامة. اضافة الى اكتشاف التحديات والمعوقات التي تحد من فعالية المصارف في استقطاب الموارد المالية، واقتراح الحلول التي تؤدي الى تحسين ادائها. وتقديم نتائج وتوصيات تساهم في مساعدة ادارات المصارف التجارية وصناع السياسة المالية على اتخاذ القرار الافضل لتحسين كفاءة الجهاز المصرفي.

3. **أهمية البحث:** تتمثل اهمية البحث بما يأتي

- ❖ الأهمية الاقتصادية والمالية: إن تعبئة الموارد المالية تمثل أحد اهم الادوار الرئيسة التي تعمل بها المصارف التجارية في دعم الاقتصاد الوطني، إذ تتمكن من تحويل المدخرات إلى الاستثمارات المنتجة.
- ❖ دور المصارف التجارية الخاصة في التنمية المستدامة: في ظل الإصلاحات الاقتصادية وفتح المجال أمام المصارف الخاصة في العراق، تزداد الحاجة إلى تقييم أدائها في تعبئة المدخرات وتوفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية المختلفة.
- ❖ إبراز واقع النظام المصرفي العراقي: يسهم البحث في كشف جوانب القوة والضعف في أداء المصارف التجارية الخاصة العراقية، خاصة في بيئة ما بعد التغيرات السياسية والاقتصادية في البلاد.

4. **فرضية البحث:** تنطلق الدراسة من الفرضية الرئيسة الآتية:

H1: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الأداء المصرفي (كفاية رأس المال، جودة الموجودات، الكفاءة الإدارية، السيولة) في تعبئة الموارد المالية في المصارف التجارية العراقية الخاصة خلال الفترة.(2013–2023)

وتنبثق عن هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الفرعية، وهي:

H1a: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال (CAR) في تعبئة الموارد المالية في المصارف التجارية العراقية الخاصة.

H1b: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة الموجودات (AQ) في تعبئة الموارد المالية في المصارف التجارية العراقية الخاصة.

H1c: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للكفاءة الإدارية (ME) في تعبئة الموارد المالية في المصارف التجارية العراقية الخاصة.

H1d: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنسبة السيولة (Liquidity Ratio) في تعبئة الموارد المالية في المصارف التجارية العراقية الخاصة.

5. **مجتمع وعينة البحث:** يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية العراقية الخاصة العاملة في القطاع المصرفي العراقي، والتي تمثل محوراً مهماً في حركة التمويل والاستثمار وتعبئة الموارد المالية على الصعيد الوطني. ولتحقيق أهداف البحث وتحليل الأداء المصرفي في هذا السياق، تم اختيار عينة قصدية من هذه المصارف وفقاً لتوافر البيانات السنوية خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2013 إلى عام 2023، ومدى انتظام هذه المصارف في الإفصاح المالي وارتباطها بسوق العراق للأوراق المالية.

وقد تضمنت عينة الدراسة تسعة مصارف تجارية عراقية خاصة، وهي: (مصرف بغداد، مصرف الشرق الأوسط العراقي، مصرف الاستثمار العراقي، المصرف الأهلي العراقي، مصرف الائتمان العراقي، مصرف الخليج التجاري، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مصرف الاتحاد العراقي، ومصرف التنمية الدولي). وتتميز هذه المصارف بتباينها من حيث حجم رأس المال وطبيعة النشاط وانتشارها في السوق المصرفية، الأمر الذي يمنح الدراسة قدرة أكبر على تحليل واقع الأداء المصرفي في القطاع المصرفي العراقي.

ولإعطاء صورة أوضح عن خصائص المصارف المبحوثة، يبين الجدول (*) أهم المعلومات المتعلقة بعينة الدراسة.

جدول (1): خصائص عينة الدراسة

ت	اسم المصرف	الاختصار	رأس المال (مليار دينار عراقي)	سنة التأسيس	سنة الإدراج في سوق العراق للأوراق المالية	الموقع الإلكتروني
1	مصرف بغداد	BBOB	250	1992	2004	www.bankofbaghdad.com
2	مصرف الشرق الأوسط العراقي	BIME	250	1993	2004	www.bimeiraq.com
3	مصرف الاستثمار العراقي	BIBI	250	1993	2004	www.iboiq.com
4	المصرف الأهلي العراقي	BNAI	250	1995	2004	q www.nbia.i
5	مصرف الائتمان العراقي	BICI	250	1998	2004	www.creditbankofiraq.com
6	مصرف الخليج التجاري	BGUC	300	1999	2004	www.gulfcommercialbank.com
7	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	BMFI	250	2001	2004	www.mosulbank.com
8	مصرف الاتحاد العراقي	BBOI	250	2004	2005	www.unionbank.i
9	مصرف التنمية الدولي	BIDI	250	2011	2013	www.internationaldevelopmentbank.com

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف المبحوثة وسوق العراق للأوراق المالية.

6. **حدود البحث:** تتحدد هذه الدراسة بمجموعة من الحدود التي تشكل الإطار العام الذي جرت ضمنه عملية التحليل، وهي على النحو الآتي:

الحدود الزمنية: تغطي الدراسة الفترة الممتدة من عام 2013 إلى عام 2023، وهي مدة كافية لتحليل تطور الأداء المصرفي في المصارف التجارية العراقية الخاصة وقياس قدرتها على تعبئة الموارد المالية خلال هذه الفترة.

الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على المصارف التجارية العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، دون المصارف الحكومية أو المصارف الأجنبية العاملة في العراق.

الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على تقييم الأداء المصرفي في تعبئة الموارد المالية، وذلك من خلال تحليل تأثير مجموعة من مؤشرات الأداء المصرفي المتمثلة في:

كفاية رأس المال، وجودة الموجودات، والكفاءة الإدارية، ونسبة السيولة، في قدرة المصارف على تعبئة الموارد المالية ممثلة بإجمالي الودائع.

الحدود المنهجية: تعتمد الدراسة على المنهج القياسي التحليلي باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، لتحليل العلاقة بين مؤشرات الأداء المصرفي والمتغير التابع المتمثل في تعبئة الموارد المالية

7. **منهجية البحث:** اعتمد هذا البحث على المنهج القياسي التحليلي لقياس وتقييم أداء المصارف التجارية العراقية الخاصة في تعبئة الموارد المالية خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2023. وقد تم اختيار هذا المنهج نظراً لملاءمته لطبيعة الموضوع الذي يتطلب تحليل المتغيرات المالية والمصرفية الكمية، والكشف عن طبيعة العلاقة بين مؤشرات الأداء المصرفي وقدرة المصارف على استقطاب الموارد المالية.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم بناء نموذج قياسي يستخدم أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لتحليل تأثير مجموعة من المتغيرات التفسيرية في المتغير التابع المتمثل في قدرة المصارف على تعبئة الموارد المالية. وتشمل المتغيرات المستقلة كلاً من كفاية رأس المال(CAR) ، وجودة الموجودات (AQ)، والكفاءة الإدارية(ME) ، ونسبة السيولة(Liquidity Ratio) ، في حين يمثل إجمالي الودائع (Total Deposits-TD) المتغير التابع في نموذج الدراسة.

وقد تم اعتماد إجمالي الودائع كمؤشر لقياس تعبئة الموارد المالية استناداً إلى الأدبيات المصرفية التي تشير إلى أن الودائع تمثل المصدر الرئيس للموارد المالية في المصارف التجارية، كما تعكس قدرة المصرف على جذب المدخرات من الأفراد والمؤسسات وتوظيفها في عمليات الإقراض والاستثمار. لذلك يعد حجم الودائع أحد المؤشرات الأساسية المستخدمة في الدراسات المصرفية لقياس كفاءة المصارف في تعبئة الموارد المالية وتعزيز دورها الوسيط في النظام المالي (Casu, Girardone, & Molyneux, 2015; Sharma & Gounder, 2012).

وقد تم جمع البيانات من التقارير السنوية للمصارف المبحوثة، والنشرات الصادرة عن سوق العراق للأوراق المالية، والتقارير الدورية للبنك المركزي العراقي، مع التأكيد على التحقق من موثوقية البيانات المستخدمة ودقتها. كما خضعت البيانات لعدد من الاختبارات القياسية للتأكد من صلاحية النموذج الإحصائي، من بينها اختبار التعدد الخطي(Multicollinearity) ، واختبار تجانس التباين(Heteroskedasticity) ، واختبار اعتدالية التوزيع.(Normality)

واستخدمت برامج إحصائية وقياسية متخصصة في معالجة البيانات وتحليل النتائج، مثل برنامج Stata وبرنامج Excel، بهدف الوصول إلى نتائج علمية دقيقة تعكس واقع أداء المصارف التجارية في تعبئة الموارد المالية، وتسهم في دعم عملية اتخاذ القرار في السياسات المصرفية والمالية.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المصرفي في تعبئة الموارد المالية

أولا. مفهوم وأهمية ومؤشرات تقييم الأداء المصرفي

1. **مفهوم تقييم الأداء المصرفي** تعد عملية تقييم الأداء المصرفي بأنها الخطوة الاخيرة لكل عملية مصرفية، ومن خلالها يتم مقارنة النتائج المالية مع المعايير المناسبة وبذلك تكون للإدارة المصرفية استنتاجات عن أداء المنظمة في ضوء التقييم. (العامري، 2001: 120).

ويرى (مطر، 2006، 3) تقييم الأداء المصرفي بأنه العملية التي يتم من خلالها استكشاف مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية لأنشطة المشاريع الاقتصادية ويركز على أهمية الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال المعلومات المستخرجة من القوائم المالية ومصادر أخرى

وهناك من يرى أنه تقييم مدى نجاح الادارة في تحقيق عوائد عالية متوازنة مع مخاطر مقبولة لتوازن بين العوائد المرتفعة والمخاطر المقبولة (Jordan & Miller Jr, 2009: 414).

ويرى (Dilley) تقييم الأداء هو عملية تقديم نتائج مناسبة ربما توفر لك هذه العملية بعض البدائل (Dilley , 2008: 183).

ولأهمية النظام المصرفي في النشاطات الاقتصادية للبلاد نلاحظ خضوع النظام المصرفي في العقد الماضي إلى تغييرات هائلة ومن اجل ضمان سلامته المالية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وتسليط الضوء على النتائج التي تم الحصول عليها وتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في المصارف التي تم تقييمها (Roman & Sargu 2013:703).

ومن خلال الآراء السابقة التي كتبت من قبل الكتاب والباحثين يرى الباحث أن تقييم الأداء المصرفي هو نشاط مصرفي مستمر تمارسه المصارف التجارية من أجل ضمان والاستمرار في تحقيق الاهداف المخططة ومن خلال استعمال المؤشرات المالية وغير المالية ومقارنة بالنتائج الفعلية مع ما مخطط له والتوقف على نقاط القوة ونقاط الضعف وكشف الاسباب المؤدية لها واتخاذ الاجراءات المناسبة لسد الثغرات والمعوقات من اجل المنافسة المصرفية والبقاء.

2. **أهمية تقييم الأداء المصرفي:** تعد عملية تقييم الأداء المصرفي الجيد هو الذي لا يعطي مجالا للأخطاء لأنه يتم اجراء فحص ميداني مسبقا، ويتم اعداد الخطط وتوضع أرقام ومؤشرات المالية لما يجب أن يتحقق في الوقت القادم مما يسمح لها بالمقارنة بين النتائج الفعلية والمخططة. وتبرز أهمية تقييم الأداء المصرفي بحسب رأي كل من (الغصين والزرير، 2014: 39) (سهام، 2014: 5) (خالد، 2015: 15) (المولى، 2008: 10):

أ. يؤدي تقييم الأداء المصرفي الى الكشف عن نقاط الضعف التي من الممكن أن تظهر أثناء العمل ومن أجل وضع الطرق للعلاج التي تتناسب معها.

ب. يعطي صورة كاملة لجميع المستويات الإدارية عن أداء المصارف وتشخيص دوره في الاقتصاد.

ج. يكشف عن مدى اسهام المصرف التجارية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال تحقيق أكبر قدر من الايرادات بأقل التكاليف وتقليص الوقت والجهد والمال مما يعود على الاقتصاد والمجتمع بالفائدة (Casu, Girardone, & Molyneux, 2015).

د. يعد تقييم الأداء المصرفي أحد اهم الركائز التي تبنى عليها الرقابة.

ه. يجب أنْ تكون القرارات التي يتخذها مبنية على حقائق وليس على أساس العواطف وآرائهم الشخصية.

و. يساعد تقييم الأداء في متابعة أداء المصارف والحكم على النتائج حسب الأهداف المرسومة والمعدة على مستوى الأقسام والفروع والمصرف ككل.

3. **مؤشرات تقييم الأداء المصرفي:**

❖ **كفاية رأس المال (Capital Adequacy Ratio-CAR)**: تعد من أبرز المفاهيم المحورية في إدارة المخاطر المصرفية، إذ تشكل أحد المعايير الأساسية التي تعتمدها السلطات الرقابية لتقييم مدى قدرة المصارف على امتصاص الصدمات وتحمل الخسائر دون الإخلال بالتزاماتها تجاه المودعين وأصحاب الحقوق، وتقاس من خلال نسبة رأس المال التنظيمي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر، (Van Greuning & Bratanovic, 2009)، وإن التزام المصارف بالحدود الدنيا لكفاية رأس المال وفق بازل انعكس إيجابياً على أدائها المالي وكفاءتها في إدارة المخاطر (Al-Tamimi & Obeidat, 2013).

❖ **السيولة (Liquidity Ratio):** تعد السيولة أحد أهم مؤشرات تقييم الأداء المصرفي، إذ تمثل عنصر الأمان والاستقرار للمصارف، وتعكس قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها

ومواجهة طلبات السحب من قبل المودعين دون التعرض لمخاطر مالية. كما تسهم السيولة في الحفاظ على استقرار الجهاز المصرفي وتمكين المصارف من الاستجابة لمتطلبات التمويل والائتمان بكفاءة، مما يعزز الثقة في النظام المصرفي ويحد من مخاطر التعثر المالي (Casu, Girardone, & Molyneux, 2015). وهي قدرة المؤسسة على دفع التزاماتها عند استحقاقها (Casu et al , 2015: 486) ويمكن تعريف السيولة المصرفية على أنها قدرة المصرف على تلبية الاحتياجات النقدية. وتنشأ الاحتياجات النقدية من سحب الودائع، واستحقاقات الالتزامات ومدفوعات القروض (Machiraju, 2008:187).

- **وجودة الموجودات (AQ):** تمثل جودة الموجودات أحد جوانب إدارة المصرف التي تنطوي على تقييم اصول المصرف من أجل تسهيل قياس حجم ومستوى مخاطر الائتمان المرتبطة بتشغيله (Akani et al., 2018: 24). كما تعبر جودة الموجودات عن مدى قدرة المصرف على توزيع المخاطر واستعادة الموجودات المتأخرة السداد. كما إنها تقيس كفاية مخصصات القروض ونسبة القروض المتعثرة من الموجودات المصرفية (Adina, 2015: 35). وتظهر جودة الموجودات مستوى مخاطر الموجودات ومعدل القوة المالية داخل المصرف. فضلا عن ذلك، لها دور حاسم في تقييم الوضع الحالي والقدرة المالية المستقبلية (Dincer et al., 2011). ووفقا لـ (Dang) فإن الموجودات الرديئة هي السبب الرئيس لمعظم حالات فشل المصارف، لذا فإن أغلب المخاطر التي تواجه المصرف هو مخاطر خسائر القروض الناشئة عن القروض المتعثرة (Dang, 2011).
- **الكفاءة الإدارية (ME):** تعد كفاءة الإدارة عنصراً حاسماً في الأداء المصرفي، فهي تعبر عن قدرة الإدارة على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق الأهداف بأقل التكاليف والمخاطر، وتقاس بمؤشرات عدة مثل نسبة المصروفات التشغيلية إلى الإيرادات، وتنوع مصادر الدخل، ومستوى السيطرة على القروض المتعثرة، وتحقيق عوائد مرتفعة على الموجودات وحقوق الملكية (Athanasoglou, et al., 2008)، وتشير الدراسات إلى أن الكفاءة الإدارية تسهم في تعزيز الملاءة المالية للمصارف ورفع قدرتها على مجابهة الأزمات والتقلبات، كما ترتبط ارتباطاً وثيقاً بجودة الموجودات وكفاية رأس المال، مما يجعل منها ركيزة أساسية في تحقيق التوازن المؤسسي والاستدامة المالية.

ثانياً. مفهوم وأهمية ومؤشر تعبئة الموارد المالية: تعد تعبئة الموارد المالية من خلال إجمالي الودائع أحد الركائز الأساسية التي تستند إليها المصارف في تمويل أنشطتها المختلفة، وهي تمثل في جوهرها قدرة المؤسسة المصرفية على جذب المدخرات من القطاع العائلي والمؤسسات الاقتصادية وتوظيفها في عمليات الإقراض والاستثمار. ويعد إجمالي الودائع مؤشراً جوهرياً لقياس مدى نجاح المصرف في أداء هذا الدور، إذ تعكس الودائع المجمعة ثقة زبائن بالمصرف ومدى جاذبية عروضه المصرفية من حيث العائد والمرونة والأمان. وتكتسب تعبئة الودائع أهمية خاصة في الدول النامية، حيث تواجه المصارف تحديات تتعلق بانخفاض معدلات الادخار الرسمي وارتفاع معدلات الدولرة أو اللجوء إلى القنوات غير الرسمية، مما يجعل من تنمية الودائع آلية ضرورية لتعزيز قدرة المصارف على توفير التمويل للاقتصاد الحقيقي (Sharma & Gounder, 2012).

وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن هناك عوامل عدة تؤثر في قدرة المصارف على تعبئة الموارد المالية من خلال الودائع، من بينها العوامل المؤسسية المرتبطة بجودة الخدمات المصرفية وتنوعها، ومستوى التكنولوجيا المستخدمة، والانتشار الجغرافي للفروع، فضلا

عن العوامل الكلية مثل الاستقرار الاقتصادي، ومعدلات التضخم، وسعر الفائدة الحقيقي (Casu, Girardone, & Molyneux, 2015).

فمثلاً، أظهرت دراسة (Kumar et al., 2014) أن ارتفاع مستويات التضخم يقلل من الحافز لدى الأفراد لإيداع أموالهم في المصارف بسبب تآكل القيمة الشرائية للمدخرات، مما يؤدي إلى تراجع تعبئة الودائع.

علاوة على ذلك، يلعب الإطار التنظيمي والرقابي دوراً محورياً في دعم عمليات تعبئة الموارد المالية، من خلال ضمان الشفافية في التعاملات المصرفية، وحماية حقوق المودعين، وتعزيز ثقة الجمهور بالنظام المالي.

وقد بينت دراسة (Demirgüç-Kunt, et al., 2015) أن البلدان التي تتمتع بنظم رقابية قوية وإفصاح مالي فعال تشهد معدلات أعلى من نمو الودائع المصرفية، وذلك نتيجة تعزيز مصداقية المؤسسات المالية وتقليل المخاطر النظامية.

ومن ناحية أخرى، تظهر الأدبيات أن العلاقة بين إجمالي الودائع والأداء المصرفي هي علاقة تفاعلية، إذ إن ارتفاع حجم الودائع يمكن أن يحسن من قدرة المصرف على الإقراض، ومن ثم يزيد من هامش الفائدة الصافي، ويعزز من الربحية، إلا أن الإفراط في الاعتماد على الودائع قصيرة الأجل كمصدر تمويلي دون تنويع القاعدة التمويلية قد يؤدي إلى مخاطر سيولة محتملة، خاصة في أوقات الأزمات .(Dietrich, Hess, & Wanzenried, 2014) لذا فأن إدارة الودائع تتطلب توازناً دقيقاً بين تعظيم الموارد المالية واستدامة الاستقرار المالي.

بناءً عليه، فأن تعبئة الموارد المالية من خلال إجمالي الودائع لا تمثل مجرد نشاط تقني بل تعكس قدرة المصرف على بناء علاقات طويلة الأمد مع الزبائن وتعزيز الثقة بالقطاع المصرفي، وهي ترتبط بصورة مباشرة بمستوى الكفاءة الإدارية، وبيئة الاقتصاد الكلي، والإطار المؤسسي الحاكم للنشاط المصرفي.

المبحث الثالث: القياس الكمي لتقيم الأداء المصرفي في تعبئة الموارد المالية

في هذا المبحث يتم تحليل البيانات الخاصة بعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة، والمتمثلة في: مصرف بغداد، مصرف الشرق الأوسط العراقي، مصرف الاستثمار العراقي، المصرف الأهلي العراقي، مصرف الائتمان العراقي، مصرف الخليج التجاري، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مصرف الاتحاد العراقي، ومصرف التنمية الدولي، وذلك بهدف اختبار مدى إسهام مؤشرات تقييم الأداء المصرفي في تعبئة الموارد المالية في هذه المصارف.

ويعتمد التحليل القياسي على مجموعة من المتغيرات المستقلة المتمثلة في مؤشرات الأداء المصرفي، وهي: كفاية رأس المال(CAR) ، وجودة الموجودات(AQ) ، والكفاءة التشغيلية(OE) ، ونسبة السيولة (Liquidity Ratio) ، في حين يمثل إجمالي الودائع (TD) المتغير التابع الذي يعكس قدرة المصارف على تعبئة الموارد المالية.

ولتحقيق ذلك، سيتم استخدام منهجية السلاسل الزمنية من خلال إجراء اختبارات السكون (Unit Root Tests) واختبارات التكامل المشترك(Cointegration Tests) ، وذلك بهدف تحليل طبيعة العلاقة طويلة الأجل بين مؤشرات الأداء المصرفي وقدرة المصارف على تعبئة الموارد المالية، والوصول إلى نتائج قياسية دقيقة تعكس واقع القطاع المصرفي العراقي.

1. السكون واختبارات جذر الوحدة

أ. **شرط السكون (Stationarity):** يعد السكون شرطا أساسيا في دراسة السلاسل الزمنية واستخدامها في عمليات التنبؤ، فإذا لم تكن السلاسل الزمنية ساكنة فلا يمكن الحصول على نتائج دقيقة ومنطقية، كقيمة معامل التحديد R^2 أو قيم (F، T). وتعد السلاسل الزمنية (Y_t) ساكنة (Stationary) إذا تحققت الخصائص الآتية: (D.A, Dickey and W.A, Fuller, 1981: pp. 1057 – 1072)

أ. ثبات متوسط القيم، عبر الزمن

$$E(Y_{t)} = \mu \text{ ----------(1)}$$

ب.ثبات التباين (Variance)، عبر الزمن.

$$Var(Y_{t)} = E(Y\ t-\mu)^2 = \sigma^2 \text{ ----(2)}$$

ج. أن يكون التباين المشترك او التغاير (Covariance) بين أي قيمتين للمتغير نفسه معتمداً على الفجوة الزمنية K بين القيمتين (Yt، Y_{t-k}) وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير، كما يتضح من المعادلة في أدناه.

$$Cov(Y_t, Y_{t+k)} = E[(Y_t - \mu)] = \gamma_k \text{----------(3)}$$

إذ إن:

μ: الوسط الحسابي.

σ^2= ثبات التباين.

Y_k = معامل التغاير.

ب. اختبارات السكون (Tests of Stationarity): قد يكون أحياناً من الصعوبة تحديد طبيعة السلسلة الزمنية (ساكنة أو غير ساكنة)، سواء بالملاحظة البسيطة أم حتى بالشكل البياني ، ولذلك نتجه إلى استخدام مقاييس احصائية لاختبار وجود أو عدم وجود الاتجاه العام في السلاسل، ولعل ايسر هذه المقاييس وأكثرها شيوعا بالاستخدام هي القيام بتقسيم السلسلة الزمنية الواحدة الى جزأين متساويين ثم القيام باحتساب المتوسط الحسابي لكل جزء، فإذا كان المتوسطان الحسابيان متساويين أو قريبين من بعضهما البعض، فيمكن عندئذ القول بأنه لا يوجد اتجاه في السلسلة الزمنية، وبالتالي فهي ساكنة. أما إذا كان هناك عدم تساوٍ بوضوح، فنستشف بأن هناك اتجاهاً، أي إن السلسلة الزمنية غير ساكنة. ويمكن التيقن من ذلك على نحو أكثر باختبار معنوية عدم التساوي أو الاختلاف هذا، (أي التأكد من أن هذا الاختلاف بين المتوسطين معنوي، ولم يكن نتيجة عامل الصدفة) (شيخي محمد، 2012، 200 – 201). وتوجد هناك عدة طرائق يمكن استخدمها في اختبار سكون السلاسل الزمنية، وهي دالة الارتباط الذاتي (Autocorrelation Function)، وإحصائية Q والتي تعرف كذلك بإحصائية (Box – pierce)، وإحصائية (Ljung – box)، وكذلك اختبار جذر الوحدة لـ Dickey and Fuller، والاختبار الموسع لهما (Augmented Dickey and Fuller)، واختبار (Phillips And Perron)

ج. تحليل استقرارية وسكون البيانات

❖ **التوزيع الطبيعي:** استخدم الباحث اختبار Doornik-Hansen وهو اختبار يستخدم في الاقتصاد القياسي للتحقق من التوزيع الطبيعي للمتغيرات في نموذج الانحدار. وكانت النتيجة:

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.74.1.35

جدول (2): اختبار التوزيع الطبيعي Doornik-Hansen

Doornik-Hansen	chi2(2) = 2.412	Prob>chi2 = 0.2994

المصدر: مخرجات برنامج stata v.17.0

تشير النتيجة إلى اختبار الفرضية القائلة بأن المتغيرات في النموذج تتبع التوزيع الطبيعي. في هذه الحالة، كانت القيمة الاحتمالية (Prob > chi2) تساوي 0.2994، وهي أعلى من مستوى الدلالة المعتاد 0.05، مما يشير إلى أنه لا يوجد دليل قوي على رفض فرضية التوزيع الطبيعي. بمعنى آخر، يمكننا أ القول إن المتغيرات في النموذج تتبع توزيعاً طبيعياً ولا يوجد ما يثير القلق بشأن التوزيع الطبيعي للبيانات في هذا الاختبار.

❖ **اختبار جذر الوحدة للكفاءة الإدارية (ME):**

جدول (3): نتائج اختبار جذر الوحدة Levin–Lin–Chu لمتغير الكفاءة الإدارية (ME)

المتغير	نوع الاختبار	قيمة الإحصائية المعدلة(t)	القيمة الاحتمالية (P-value)	النتيجة
D_EOM	Levin–Lin–Chu Unit Root Test	-2.0792	0.0188	السلسلة مستقرة عند الفرق الأول

عدد المقاطع العرضية:7 (Panels).

عدد الفترات الزمنية 10 :(Periods).

عدد الإبطاءات1 :(Lags)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج .Stata

تشير نتائج اختبار Levin–Lin–Chu إلى أن القيمة الاحتمالية بلغت 0.0188وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، مما يؤدي إلى رفض فرضية العدم القائلة بوجود جذر وحدة. وبذلك يتضح أن متغير الكفاءة الإدارية (EOM) يصبح مستقراً عند الفرق الأول، مما يسمح باستخدامه في التحليل القياسي واختبارات التكامل المشترك.

❖ **اختبار جذر الوحدة للسيولة (LR):**

جدول (4): نتائج اختبار جذر الوحدة Levin–Lin–Chu لمتغير السيولة(LR)

المتغير	نوع الاختبار	قيمة الإحصائية المعدلة(t*)	القيمة الاحتمالية (P-value)	النتيجة
Liquidity Ratio (LR)	Levin–Lin–Chu Unit Root Test	-3.6890	0.0001	السلسلة مستقرة

عدد المقاطع العرضية 7 (Panels).

عدد الفترات الزمنية 11 (Periods).

عدد الإبطاءات 1 (Lags).

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج .Stata

تشير نتائج اختبار Levin–Lin–Chu إلى أن القيمة الاحتمالية بلغت 0.0001 وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، مما يؤدي إلى رفض فرضية العدم القائلة بوجود جذر وحدة. وعليه يتبين أن متغير نسبة السيولة (LR) مستقر عند المستوى، مما يسمح باستخدامه مباشرة في التحليل القياسي للنموذج.

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.74.1.35

❖ **اختبار ليفين – لين – تشو لجذر الوحدة لكفاية راس المال:**

جدول (5): نتائج اختبار جذر الوحدة Levin–Lin–Chu لمتغير كفاية رأس المال(CAR)

المتغير	نوع الاختبار	قيمة الإحصائية المعدلة(t*)	القيمة الاحتمالية (P-value)	النتيجة
كفاية رأس المال(CAR)	Levin–Lin–Chu Unit Root Test	-2.5201	0.0059	السلسلة مستقرة عند الفرق الأول

عدد المقاطع العرضية 7 (Panels)

عدد الفترات الزمنية 10 (Periods)

عدد الإبطاءات 1 (Lags)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج .Stata

تشير نتائج اختبار Levin–Lin–Chu إلى أن القيمة الاحتمالية بلغت 0.0059 وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، مما يؤدي إلى رفض فرضية العدم القائلة بوجود جذر وحدة. وبذلك يتضح أن متغير كفاية رأس المال (CAR) مستقر عند الفرق الأول، مما يسمح بإدخاله في التحليل القياسي واختبارات التكامل المشترك.

❖ **اختبار جذر الوحدة لجودة الموجودات (AQ):**

جدول (6): نتائج اختبار جذر الوحدة Levin–Lin–Chu لمتغير جودة الموجودات(AQ)

المتغير	نوع الاختبار	قيمة الإحصائية المعدلة(t*)	القيمة الاحتمالية (P-value)	النتيجة
جودة الموجودات (AQ)	Levin–Lin–Chu Unit Root Test	-3.6787	0.0001	السلسلة مستقرة عند الفرق الأول

عدد المقاطع العرضية7 :(Panels)

عدد الفترات الزمنية10 :(Periods)

عدد الإبطاءات1 :(Lags)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج .Stata

تشير نتائج اختبار Levin–Lin–Chu إلى أن القيمة الاحتمالية بلغت 0.0001 وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، مما يؤدي إلى رفض فرضية العدم القائلة بوجود جذر وحدة. وبذلك يتبين أن متغير جودة الموجودات (AQ) يصبح مستقراً عند الفرق الأول، مما يسمح باستخدامه في التحليل القياسي واختبارات التكامل المشترك.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 74, Part (1): 705-725
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.74.1.35

❖ **اختبار السكون لأجمالي الودائع (TD):**

جدول (7): نتائج اختبار جذر الوحدة Levin–Lin–Chu لمتغير إجمالي الودائع(TD)

المتغير	نوع الاختبار	قيمة الإحصائية المعدلة(t*)	القيمة الاحتمالية (P-value)	النتيجة
إجمالي الودائع (TD)	Levin–Lin–Chu Unit Root Test	-2.1314	0.0165	السلسلة مستقرة عند الفرق الأول

عدد المقاطع العرضية 7 (Panels)
عدد الفترات الزمنية 10 (Periods)
عدد الإبطاءات 1 (Lags)
المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج .Stata

تشير نتائج اختبار Levin–Lin–Chu إلى أن القيمة الاحتمالية بلغت 0.0165 وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05، مما يؤدي إلى رفض فرضية العدم القائلة بوجود جذر وحدة. وبذلك يتضح أن متغير إجمالي الودائع (TD) يصبح مستقراً عند الفرق الأول، مما يسمح باستخدامه في التحليل القياسي واختبارات التكامل المشترك.

2. **وصف البيانات:** تشير البيانات الوصفية الإحصائية الواردة إلى تحليل مجموعة من المتغيرات المالية الأساسية التي تعكس الأداء المصرفي، وهي: كفاية رأس المال(CAR) ، نسبة الدين إلى رأس المال (DTCR)، جودة الربحية(PQ) ، جودة الموجودات (AQ)، كفاءة الإدارة (ME)، ونسبة السيولة (Liquidity Ratio) وتعبئة الموارد المالية والمتمثلة ب إجمالي الودائع (TD).

جدول (8): الاحصاءات الوصفية

Variable	Mean	p50	Min	Max	SD	Skewness	Kurtosis
TD	19.6156	19.46197	18.08471	21.81698	0.863475	0.4239977	2.695836
CAR	-0.3534365	-0.2357223	-1.609438	0.4824261	0.5597283	-0.4954402	2.021086
DTCR	0.5409122	0.517904	0.1356044	1.876625	0.3102932	1.850997	8.345528
PQ	-4.885463	-4.474321	-10.91291	-2.234001	1.831607	-1.591581	5.449485
AQ	-2.43836	-2.157142	-6.064946	-0.4235686	1.175686	-0.912006	3.627373
ME	-0.4399364	-0.4176098	-3.566561	3.38409	1.006845	0.4824309	5.399035
Liquidity_~o	-0.8106376	-0.6733676	-2.433521	-0.3038224	0.5088652	-1.8632	5.831253

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج stata v.17.0

ويلاحظ من تحليل المتوسطات الحسابية أن متغير إجمالي الودائع قد سجل أعلى متوسط بين المتغيرات (19.61)، وهو ما يعكس استقراراً نسبياً في حجم الودائع لدى المصارف المشمولة بالدراسة. كما تميز هذا المتغير بانحراف معياري منخفض (0.86)، مما يدل على تجانس البيانات حول المتوسط، مع ميل طفيف للتوزيع نحو اليمين (الالتواء = 0.42)، وتفرطح قريب من التوزيع الطبيعي.(2.69)

أما بالنسبة لمتغير كفاية رأس المال، فقد بلغ متوسطه -0.35، وهو ما يحتمل أن يكون ناتجاً عن تحويل البيانات باستخدام اللوغاريتم الطبيعي، ويعكس بشكل عام ضعفاً نسبياً في مستويات كفاية رأس المال. وقد اتسم هذا المتغير بانحراف سلبي بسيط (-0.49) وتفرطح منخفض (2.02)، مما يشير إلى توزع متوازن نسبياً للبيانات دون وجود تطرفات كبيرة.

وفيما يتعلق بنسبة الدين إلى رأس المال، فقد بلغ متوسطها 0.54، مما يدل على اعتماد متوسط على التمويل بالدين. إلا أن هذا المتغير قد أظهر أعلى مستوى من الالتواء بين جميع المتغيرات (1.85)، مما يعكس وجود حالات قصوى مرتفعة في بعض العينات، كما أظهر تفرطحاً مرتفعاً (8.34)، وهو ما يدل على وجود تطرف واضح في توزيع البيانات.

أما متغير جودة الربحية، فقد أظهر متوسطاً سالباً مرتفعاً (-4.88)، ما يعكس تراجعاً في مستويات الربحية لدى عدد من المصارف، واتسم بتوزيع مائل بشدة إلى اليسار (الالتواء = -1.59) مع تفرطح مرتفع (5.45)، مما يدل على وجود قيم متطرفة في الاتجاه السلبي. كذلك أظهرت جودة الموجودات متوسطاً سالباً (-2.44) مع التواء سلبي معتدل (-0.91) وتفرطح بلغ 3.63، وهو ما يشير إلى انتشار نسبي للقيم مع وجود بعض التطرفات..

وفيما يخص كفاءة الإدارة، فقد بلغ متوسط هذا المؤشر -0.44، مع تشتت معتدل (الانحراف المعياري = 1.01) والتواء موجب (0.48)، مما يعكس ميلاً طفيفاً في البيانات نحو القيم الأعلى، بينما بلغ التفرطح 5.40، مما يشير إلى وجود بعض القيم الشاذة.

وأخيراً، اتسمت نسبة السيولة بمتوسط سالب (-0.81)، وهو ما يدل على ضعف نسبي في مستويات السيولة، وقد أظهر هذا المتغير التواءً سالباً حاداً (-1.86) وتفرطحاً مرتفعاً (5.83)، مما يعكس وجود قيم شاذة وتوزيع غير متوازن بشدة.

بناءً على ما تقدم، فإن البيانات تشير إلى تباين كبير في أداء المؤشرات المالية للبنوك المشمولة بالدراسة، مع وجود ميل عام نحو التوزيع غير الطبيعي للبيانات، وتباين في درجة المخاطر المرتبطة بكل متغير، مما يقتضي توخي الحذر عند تفسير هذه المؤشرات ضمن النماذج الاقتصادية أو الإحصائية التنبؤية.

3. اختبار الارتباط (pwcorr):

جدول (9): اختبار الارتباط(pwcorr)

TD	CAR	DTCR	PQ	AQ	ME	Liquid~o	
TD	1.000						
CAR	-0.328	1.000					
DTCR	-0.817	0.445	1.000				
PQ	0.329	-0.091	-0.172	1.000			
AQ	-0.179	0.289	0.178	-0.179	1.000		
ME	-0.712	-0.185	0.527	-0.337	-0.293	1.000	
Liquidity_~o	0.522	0.319	-0.416	0.266	0.196	-0.766	1.000

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج stata v.17.0

تشير نتائج مصفوفة الارتباط الخطي (pwcorr) بين متغيرات الدراسة إلى أن قيم معاملات الارتباط بين المتغيرات لم تتجاوز القيمة 0.80، وهي القيمة التي تعد في الأدبيات الاقتصادية حداً

تقريبياً للكشف عن وجود ارتباط خطي قوي بين المتغيرات المستقلة. ويستدل من ذلك عدم وجود ارتباطات خطية مرتفعة بين المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي، مما يشير إلى عدم وجود مؤشرات أولية على مشكلة التعدد الخطي (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة (Hamilton, 2015).

اختبار فرضية البحث: تم استخدام اختبار الانحدار الخطي (Regression Analysis) لاختبار الفرضية التي تقول توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات تقييم الأداء المصرفي المتمثلة في كفاية رأس المال(CAR) ، وجودة الربحية(PQ) ، وجودة الموجودات(AQ) ، وكفاءة الإدارة (ME)، ونسبة السيولة(Liquidity Ratio) ، وبين قدرة المصارف التجارية العراقية الخاصة على تعبئة الموارد المالية ممثلة بإجمالي الودائع (TD) خلال الفترة(2013–2023)

وكانت النتائج:

جدول (10): اختبار فرضية البحث Regression Analysis

Source	SS	df	MS	Number of obs = 71		
				F(5, 65) = 62.58		
Model	44.9618541	5	8.99237082	Prob > F = 0.0000		
Residual	9.33958624	65	0.143685942	R-squared = 0.8280		
				Adj R-squared = 0.8148		
Total	54.3014403	70	0.775734862	Root MSE = .37906		
TD	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
CAR	-0.6476685	0.0889024	-7.29	0.000	-0.8252189	-0.4701181
PQ	-0.0383772	0.0277376	-1.38	0.171	-0.0937729	0.0170185
AQ	-0.2446201	0.0419913	-5.83	0.000	-0.3284825	-0.1607577
ME	-0.7027561	0.0740801	-9.49	0.000	-0.8507042	-0.554808
Liquidity_Ratio	0.2307271	0.1469048	1.57	0.121	-0.0626621	0.5241162
_cons	18.48753	0.2503431	73.85	0.000	17.98756	18.9875

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج stata v.17.0

أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن النموذج الإحصائي يتمتع بدرجة عالية من الملاءمة، إذ بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار F مستوى(Prob > F = 0.0000) ، وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، مما يشير إلى معنوية النموذج ككل وقدرته على تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

كما بلغ معامل التحديد (R^2)قيمة (0.8280)، مما يعني أن نحو 82.80%من التغيرات الحاصلة في إجمالي الودائع يمكن تفسيرها من خلال المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج. في حين بلغ معامل التحديد المعدل (Adjusted R^2)قيمة (0.8148)، مما يعكس قدرة تفسيرية مرتفعة للنموذج بعد أخذ عدد المتغيرات في الحسبان.

أما فيما يتعلق بتأثير المتغيرات المستقلة، فقد أظهرت النتائج وجود تأثير معنوي إحصائياً لكل من كفاية رأس المال (CAR) وجودة الموجودات (AQ) وكفاءة الإدارة (ME) في إجمالي الودائع، حيث كانت قيم الاحتمالية لكل منها أقل من مستوى الدلالة (0.05). وتشير إشارات المعاملات إلى وجود علاقة عكسية بين هذه المتغيرات وإجمالي الودائع، وهو ما قد يعكس طبيعة السياسات المالية والإدارية المتبعة في المصارف محل الدراسة، أو اختلاف استراتيجياتها في إدارة مصادر التمويل.

في المقابل، لم تظهر النتائج وجود تأثير معنوي إحصائياً لكل من جودة الربحية (PQ) ونسبة السيولة (Liquidity Ratio) في إجمالي الودائع، حيث كانت القيم الاحتمالية أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، مما يشير إلى محدودية دور هذين المتغيرين في تفسير التغيرات في حجم الودائع خلال فترة الدراسة.

وبناءً على نتائج التقدير القياسي يمكن التعبير عن العلاقة بين المتغيرات من خلال معادلة الانحدار المقدرة على النحو الآتي:

$$TD = 18.4875 - 0.6477 \times CAR - 0.0384 \times PQ - 0.2446 \times AQ - 0.7028 \times EOM + 0.2307 \times Liquidity_{Ratio}$$

وتشير هذه النتائج إلى أن بعض مؤشرات تقييم الأداء المصرفي تؤثر بدرجات متفاوتة في قدرة المصارف على تعبئة الموارد المالية، في حين لا يظهر لبعضها تأثير معنوي واضح ضمن النموذج القياسي المستخدم.

وللتحقق من صلاحية النموذج القياسي المستخدم، تم إجراء **اختبار Linktest** بهدف التأكد من عدم وجود أخطاء في تحديد النموذج(Model Specification Error) ، وذلك من خلال إدراج المتغيرات التقديرية للنموذج في اختبار إضافي للتحقق من مدى ملاءمته في تفسير المتغير التابع.

جدول (11): اختبار Linktest

Source	SS	df	MS	Number of obs = 71		
				F(5, 65) = 62.58		
Model	44.9618541	5	8.99237082	Prob > F = 0.0000		
Residual	9.33958624	65	0.143685942	R-squared = 0.8280		
				Adj R-squared = 0.8148		
Total	54.3014403	70	0.775734862	Root MSE = .37906		
TD	Coefficient	Std. err.	t	P>|t|	[95% conf.	interval]
CAR	-0.6476685	0.0889024	-7.29	0.000	-0.8252189	-0.4701181
PQ	-0.0383772	0.0277376	-1.38	0.171	-0.0937729	0.0170185
AQ	-0.2446201	0.0419913	-5.83	0.000	-0.3284825	-0.1607577
ME	-0.7027561	0.0740801	-9.49	0.000	-0.8507042	-0.554808
Liquidity_Ratio	0.2307271	0.1469048	1.57	0.121	-0.0626621	0.5241162
_cons	18.48753	0.2503431	73.85	0.000	17.98756	18.9875

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج stata v.17.0

أظهرت نتائج الاختبار أن القيمة الاحتمالية للنموذج (Prob > F) كانت 0.0000، مما يشير إلى أن النموذج العام ملائم بشكل كبير. كما بلغ معامل التحديد0.8453 (R-squared) ، مما يعني

أن 84.53% من التباين في إجمالي الودائع يمكن تفسيره بواسطة المتغيرات التقديرية المستخدمة في النموذج. كذلك، أظهر معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared) قيمة قدرها 0.8407، مما يعكس ملاءمة جيدة بعد تعديل عدد المتغيرات في النموذج.

فيما يتعلق بالمتغيرات المقدرة، أظهرت نتائج اختبار Linktestأن المتغير التقديري _hat كان له تأثير سلبي على إجمالي الودائع، حيث بلغ معامل التقدير -4.6014 وقيمة احتمالية 0.027، مما يشير إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين المتغير التقديري وإجمالي الودائع. بينما أظهر المتغير التقديري _hatsq تأثيراً إيجابياً على إجمالي الودائع، إذ بلغ معامل التقدير 0.1430 وقيمة احتمالية 0.008، مما يدل على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين _hatsq وإجمالي الودائع. أخيراً، أظهرت الثابتة _cons قيمة تقدر بـ 54.7436 مع قيمة احتمالية 0.008، مما يدل على أن الثابتة لها تأثير إيجابي كبير على إجمالي الودائع.

النتائج تشير إلى أن النموذج المستخدم في التنبؤ بإجمالي الودائع يظل ملائماً وفقاً لاختبار Linktest، إذ تبين أن المتغيرات التقديرية _hat و _hatsq تساهم في تحسين تفسير التباين في إجمالي الودائع بشكل كبير.

التفسير الإحصائي للنتائج: أظهرت نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد وجود ملاءمة إحصائية جيدة للنموذج المستخدم في تحليل العلاقة بين مؤشرات تقييم الأداء المصرفي وإجمالي الودائع في المصارف التجارية العراقية الخاصة خلال فترة الدراسة. فقد بلغ معامل التحديد (R^2) نحو 0.828، مما يعني أن المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج تفسر حوالي 82.8%من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع المتمثل في إجمالي الودائع .(TD) كما أظهرت نتائج اختبار F أن القيمة الاحتمالية كانت أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.01)، مما يدل على معنوية النموذج ككل وقدرته على تفسير العلاقة بين المتغيرات.

أما على مستوى المتغيرات الفردية، فقد أظهرت نتائج التقدير أن كلاً من كفاية رأس المال (CAR)وجودة الموجودات (AQ) وكفاءة الإدارة (ME) لها تأثير معنوي إحصائي في إجمالي الودائع عند مستوى دلالة (1%)، حيث جاءت معاملات هذه المتغيرات بإشارة سالبة. في المقابل، لم تظهر كل من جودة الربحية (PQ) ونسبة السيولة (Liquidity Ratio) تأثيراً معنوياً إحصائياً في إجمالي الودائع، إذ كانت القيم الاحتمالية المرتبطة بهما أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية.(0.05)

كما أظهرت نتائج اختبار Linktestأن المتغير التربيعي (_hatsq) كان معنوياً إحصائياً، وهو ما قد يشير إلى احتمال وجود خلل في تحديد النموذج أو وجود متغيرات مؤثرة لم يتم إدراجها في النموذج، الأمر الذي يستدعي الحذر في تفسير النتائج والنظر في إمكانية اختبار صيغ بديلة للنموذج.

وفيما يتعلق بالاختبارات التشخيصية للنموذج، فقد أظهرت نتائج اختبار Doornik–Hansenأن القيمة الاحتمالية بلغت 0.2994، وهي أعلى من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، مما يشير إلى عدم وجود دليل على خرق فرضية التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج. كما بينت نتائج اختبار Breusch–Pagan / Cook–Weisbergأن القيمة الاحتمالية بلغت 0.2174، وهو ما يدل على عدم وجود مشكلة التباين غير المتساوي(Heteroskedasticity) ، الأمر الذي يعزز من موثوقية نتائج التقدير القياسي.

بناءً على ذلك، يمكن القول إن النموذج القياسي يتمتع بدرجة مقبولة من الكفاءة الإحصائية في تفسير العلاقة بين مؤشرات الأداء المصرفي وإجمالي الودائع، مع وجود بعض المؤشرات التي تستدعي التحقق من سلامة تحديد النموذج.

التفسير الاقتصادي: تعكس نتائج التحليل القياسي مجموعة من المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بمحددات تعبئة الموارد المالية في المصارف التجارية العراقية الخاصة، إذ يعد إجمالي الودائع أحد أهم مصادر التمويل للمصارف ومؤشراً مهماً على ثقة المتعاملين في القطاع المصرفي.

فقد أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية معنوية بين كفاية رأس المال (CAR) وإجمالي الودائع، وهو ما قد يشير إلى أن المصارف التي تعتمد بدرجة أكبر على تعزيز قاعدة رأس المال قد تكون أقل اعتماداً على الودائع كمصدر رئيسي للتمويل، أو أن زيادة رأس المال قد تعكس توجه المصارف نحو تعزيز متطلبات الملاءة المالية والامتثال للضوابط الرقابية أكثر من التركيز على توسيع قاعدة الودائع.

كما أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية معنوية بين جودة الموجودات (AQ) وإجمالي الودائع. ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء طبيعة المؤشر المستخدم لقياس جودة الموجودات، والذي غالباً ما يعكس نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض؛ إذ إن ارتفاع هذه النسبة يشير إلى تراجع جودة المحفظة الائتمانية، الأمر الذي قد ينعكس سلباً على ثقة المودعين ويؤدي إلى انخفاض حجم الودائع.

أما بالنسبة لمتغير كفاءة الإدارة(ME) ، فقد أظهرت النتائج علاقة عكسية معنوية مع إجمالي الودائع. ويمكن تفسير ذلك بأن ارتفاع نسبة المصروفات التشغيلية مقارنة بالإيرادات قد يعكس انخفاض الكفاءة التشغيلية للمصرف، وهو ما قد يؤثر في قدرته التنافسية وجاذبيته لدى المودعين، ومن ثم ينعكس سلباً على حجم الودائع.

في المقابل، لم تظهر النتائج وجود تأثير معنوي لكل من جودة الربحية (PQ) ونسبة السيولة (Liquidity Ratio) في إجمالي الودائع خلال فترة الدراسة. وقد يشير ذلك إلى أن قرارات المودعين في البيئة المصرفية العراقية قد لا تتأثر بشكل مباشر بمؤشرات الربحية أو مستويات السيولة المعلنة، بل قد تتأثر بعوامل أخرى مثل مستوى الثقة في المصرف أو الظروف الاقتصادية العامة أو السياسات المصرفية المتبعة.

بشكل عام، تشير هذه النتائج إلى أن بعض مؤشرات تقييم الأداء المصرفي، وبخاصة جودة الموجودات وكفاءة الإدارة، تلعب دوراً مهماً في تفسير التغيرات في حجم الودائع، الأمر الذي يبرز أهمية تحسين كفاءة الإدارة وتعزيز جودة الأصول المصرفية من أجل دعم قدرة المصارف على تعبئة الموارد المالية.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات: في ضوء نتائج التحليل القياسي والاختبارات الإحصائية التي تناولت العلاقة بين مؤشرات تقييم الأداء المصرفي وإجمالي الودائع في المصارف التجارية العراقية الخاصة خلال فترة الدراسة، يمكن استخلاص مجموعة من الاستنتاجات الرئيسة، أهمها ما يأتي:

1. أظهرت نتائج نموذج الانحدار أن المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج قادرة على تفسير نسبة مرتفعة من التغيرات في إجمالي الودائع، حيث بلغ معامل التحديد (R^2) نحو 82.8%، وهو ما يشير إلى وجود قدرة تفسيرية جيدة لمؤشرات الأداء المصرفي في تفسير التغيرات في حجم الودائع.

2. أظهرت النتائج وجود علاقة معنوية ذات اتجاه عكسي بين كفاية رأس المال (CAR) وإجمالي الودائع، مما يشير إلى أن زيادة اعتماد المصارف على تعزيز قاعدة رأس المال قد يرتبط بانخفاض نسبي في اعتمادها على الودائع كمصدر رئيسي للتمويل.
3. بينت النتائج وجود علاقة معنوية سالبة بين جودة الموجودات (AQ) وإجمالي الودائع، الأمر الذي يعكس أن ارتفاع نسبة القروض المتعثرة أو تراجع جودة المحفظة الائتمانية قد يؤدي إلى انخفاض مستوى الثقة لدى المودعين ومن ثم التأثير في حجم الودائع.
4. أظهرت نتائج التحليل وجود تأثير معنوي سلبي لمتغير كفاءة الإدارة التشغيلية (ME) في إجمالي الودائع، مما يشير إلى أن انخفاض الكفاءة التشغيلية وارتفاع التكاليف التشغيلية قد يؤثر في قدرة المصارف على جذب الموارد المالية من المودعين.
5. لم تظهر النتائج وجود تأثير معنوي لكل من جودة الربحية (PQ) ونسبة السيولة (Liquidity Ratio) في إجمالي الودائع خلال فترة الدراسة، مما يشير إلى أن هذين المتغيرين لم يكونا من العوامل الحاسمة في تفسير التغيرات في حجم الودائع في المصارف محل الدراسة.
6. تشير النتائج بشكل عام إلى أن بعض مؤشرات تقييم الأداء المصرفي، وبخاصة جودة الموجودات وكفاءة الإدارة، تمثل عوامل مهمة في تفسير قدرة المصارف على تعبئة الموارد المالية، الأمر الذي يؤكد أهمية تحسين الأداء الإداري وتعزيز جودة الأصول المصرفية.

ثانياً. التوصيات: استناداً إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة بشأن محددات إجمالي الودائع في المصارف التجارية العراقية الخاصة، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي قد تسهم في تعزيز قدرة المصارف على تعبئة الموارد المالية، ومن أبرزها ما يأتي:

1. ينبغي على المصارف السعي إلى تحقيق توازن بين الالتزام بالمتطلبات الرقابية المتعلقة بكفاية رأس المال وبين الحفاظ على قدرتها التنافسية في جذب الودائع، وذلك من خلال إدارة رأس المال بكفاءة بما يدعم النشاط المصرفي دون التأثير سلباً في مصادر التمويل.
2. نظراً لوجود علاقة معنوية بين جودة الموجودات والودائع، توصي الدراسة بضرورة تطوير أنظمة إدارة المخاطر الائتمانية، وتعزيز آليات تقييم الجدارة الائتمانية ومتابعة القروض، بما يسهم في تحسين جودة الأصول وتعزيز ثقة المتعاملين مع المصارف.
3. ينبغي للمصارف العمل على رفع كفاءة الإدارة التشغيلية من خلال ترشيد النفقات التشغيلية، وتطوير نظم الإدارة الحديثة، والاستفادة من التقنيات الرقمية في تقديم الخدمات المصرفية بما يعزز قدرتها على جذب الزبائن والمودعين.
4. حتى في ظل عدم معنوية بعض المتغيرات مثل السيولة والربحية في تفسير الودائع، فإن تعزيز مستوى الشفافية والإفصاح المالي قد يسهم في زيادة ثقة الزبائن بالمصارف ويعزز قدرتها على تعبئة الموارد المالية.
5. ينبغي للمصارف إعادة النظر في تصميم منتجاتها المصرفية، وتقديم أدوات ادخارية واستثمارية أكثر تنوعاً وتنافسية بما يتلاءم مع احتياجات مختلف فئات الزبائن.
6. يوصى بأن تعمل الجهات التنظيمية والرقابية على متابعة مؤشرات الأداء المصرفي بصورة مستمرة، والعمل على تطوير الأطر التنظيمية التي تعزز استقرار القطاع المصرفي وتدعم قدرة المصارف على تعبئة الموارد المالية.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. العامري، محمد علي ابراهيم "الادارة المالية "جامعة بغداد ،2001.
2. الغصين، راغب والزرير، رانيا " الرقابة المالية والادارية في المصارف " جامعة دمشق ، 2014.
3. المولى، حافظ جاسم عرب " تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي للشركة العامة لصناعة الأدوية في نينوى للمدة (2002 – 2007) دراسة تحليلية مقارنة" رسالة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد جامعة الموصل ،2008
4. خالد، عبد الحكيم " دور جودة المعلومة المالية في تحسين الأداء المالي دراسة ميدانية لمؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير BATISUDبورقلة (2011 – 2013)" رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، 2015.
5. سهام، تميسة" تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نموذج camels (دراسة حالة البنك الوطني الجزائري 2008 – 2012 (" رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2014.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Al-Tamimi, H. A. H., & Obeidat, S. F. (2013). Determinants of capital adequacy in commercial banks of Jordan: An empirical study. International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences, 2(4), 44–58.
2. Apatachioae, Adina. The performance, banking risks and their regulation." Procedia economics and finance 20 (2015) 35-43.
3. Athanasoglou, P. P., Brissimis, S. N., & Delis, M. D. (2008). Bank-specific, industry-specific and macroeconomic determinants of bank profitability. Journal of International Financial Markets, Institutions and Money, 18(2), 121–136. *https://doi.org/10.1016/j.intfin.2006.07.001*
4. Akani, Henry W., and V. Akani. Theoretical perspectives of earnings, profitability and asset quality in banking: Descriptive evidence from Nigeria economy. World Journal of Finance and Investment Research 3.1 (2018): 1-24.
5. Casu, B., Girardone, C., & Molyneux, P. (2015). Introduction to Banking (2nd ed.). Pearson Education.
6. Dang, Uyen. The CAMEL rating system in banking supervision. A case study. (2011).
7. Dincer, H., Gencer, G., Orhan, N., & Sahinbas, K. (2011). A performance evaluation of the Turkish banking sector after the global crisis via CAMELS ratios. Procedia-Social and Behavioral Sciences, 24, 1530-1545
8. Dilley Deborah K."Essentials of Banking " John Wiley &Sons,Ins,2008.
9. Demirgüç-Kunt, A., Kane, E. J., & Laeven, L. (2015). Deposit insurance database. World Bank Policy Research Working Paper, (6934).
10. Dietrich, A., Hess, K., & Wanzenried, G. (2014). The good and bad news about the new liquidity rules of Basel III in Western European countries. Journal of Banking & Finance, 44, 13–25. https://doi.org/10.1016/j.jbankfin.2014.03.041
11. Jordan Bradford D. &Miller Jr. Thomas W " Fundamentals of Investments valuation and management" 5ed Mcgraw-Hill/Irwin ,2009.

12. Roman, Angela &Sargu, Alina Camelia " Analysing the Financial Soundness of the Commercial Banks in Romania: An Approach Based on the Camels Framework" aFaculty of Economics and Business Administration, University of Iasi , Romania ,2013.
13. Sharma, P., & Gounder, N. (2012). Determinants of bank deposits in developing economies. Journal of Applied Finance & Banking.
14. Van Greuning, H., & Bratanovic, S. B. (2009). Analyzing Banking Risk: A Framework for Assessing Corporate Governance and Risk Management. Washington, D.C.: World Bank Publications.
15. Sharma, P., & Gounder, N. (2012). Determinants of commercial banks' profitability in small, open economies: The case of Fiji. International Journal of Economics and Financial Issues, 2(4), 785–798.
16. Kumar, M., Sharma, R., & Gupta, R. (2014). An Empirical Study on Factors Affecting Deposits in Indian Banks. Journal of Business and Management, 16(2), 26–33.